جامعه عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : اقتصاد وتسيير مؤسسة

العلاقة بين القرض و التنمية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

من إعداد الطالبة: تحت إشراف الأستاذ:

عمران ليلى منصورية بلعياشي الغوتي

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
بورحلة زهرة	أستاذة	رئيسا
بلعياشي الغوتي	أستاذ	مقررا
دندن فتحي	أستاذ	مناقشا

السنة الجامعية :2024/2023

الشكر والعرفان

اللهم إن أشكرك على نعمتك ونحمدك عليها...

اللهم إن أشكرك على كل طريق صعب يسرته لنا،

والحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل

والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين.

إن واجب الوفاء والإخلاص يدعوننا أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير

إلى كل من ساعدنا في هذا العمل

و أخص بالذكر الأستاذ المشرف : " بلعياشي الغوتي "

أتقدم له بجزيل الشكر وخالص الدعاء لما بذله معي من وقت وجهد

خلال إشرافه كما أنه لم يبخل بنصائحه ومعلوماته عليا

أعانه الله في كل درب يسلكه.

إلى كل يد كريمة أهدتني بالعون وكل من ساهم من قريب أو بعيد

لرفع معنوياتي ولكل من لم يبخل عليا بالنصيحة والتوجيه

أسأل الله أن يجزيهم عنا خير جزاء.

شكرا لكم جميعا.

.

الإهداء

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العقل و أعطانا القدرة على التدبر في هذا الكون لنرسم غايتنا للنجاح و التفوق.

أهدي ثمرة عملي إلى من كانت سندي في السراء و الضراء ، إلى نبع الحنان، هبة الرحمن إلى من قدمت لي كل الدعم لأجتهد و تراني متفوقة، إلى من يعجز اللسان على ألتناء عليها و القلم عن وصف فضلها ، إلى من تحت أقدامها الحنان **" أمي الغالية"** .

إلى من أنار لي العينين ، إلى من أشعل مصباح الأمل و أطفأ ظلمة جهلي إلى من تعب لراحتي و سهر لنجاحي، إلى من علمني أن الحياة صبر و عطاء ، إلى خير قدوة لي قي الحياة **" أبي الغالي".**

إلى أصدقائي وزملائي في الجامعة وكل من ساعدني في إعداد هذا البحث المتواضع .

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
إهداء	
الشكر و العرفان	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري للقروض	
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية القرض	03
المطلب الأول : تعريف القرض	03
المطلب الثاني : أهمية القرض	06
المطلب الثالث :أنواع القروض	08
المبحث الثاني : مصادر وخصائص القروض	12
المطلب الأول :مصادر القروض	12
المطلب الثاني : خصائص القروض	13
المطلب الثالث:الاعتبارات و الخطوات الواجب مراعاتها عند منح لقروض	15
خلاصة	20
الفصل الثاني : الاطار المفاهمي للتنمية الاقتصادية	
تمهيد	22

المبحث الأول : عموميات حول التنمية الاقتصادية	23
المطلب الاول : نشأة ومفهوم التنمية الاقتصادية	23
المطلب الثاني : نظريات واستراتجيات التنمية الاقتصادية.	26
المطلب الثالث : أبعاد و متطلبات التنمية الاقتصادية	29
المبحث الثاني : العناصر و الأهداف والعقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية .	32
المطلب الأول : عناصر التنمية الاقتصادية	32
المطلب الثاني : انواع و أهداف التنمية الاقتصادية	34
المطلب الثالث : العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية	39
خلاصة الفصل	42
الفصل الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية	
تمهيد	44
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية	45
المطلب الأول : نشأة ومفهوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية	45
المطلب الثاني : مهام وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	47
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	49
المبحث الثاني : منح قرض من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	54
المطلب الأول :طلب القرض	54
المطلب الثاني : الحصول على معلومات عن مقدم الطلب	55

المطلب الثالث : متابعة القرض	59
المبحث الثالث : دراسة حالة قرض من القروض	61
المطلب الأول : قرض التحدي	61
المطلب الثاني:دراسة طلب قرض التحدي	66
المطلب الثالث : الدراسة المالية للمشروع	69
خلاصة الفصل	71
خاتمة	73
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	يمثل المديريات و الدوائر الموجودة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية	53
2	يمثل التقدير المالي للمستثمرة الفلاحية	69
3	يمثل دعم المقدم من طرف الوكالة في إطار قرض التحدي	70

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	**الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية**	52

المقدمة

يبرز النشاط البنكي كعامل فعال في الحياة الاقتصادية المعاصرة، وذلك من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الإقتصاديين وخاصة المؤسسات والأفراد الذين يمثلون الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية في أي بلد.

وتعد القروض البنكية بأنواعها المختلفة أهم الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها، لتغطية حاجياتهم المالية وتمويل مشاريعهم، حيث تمثل أهم مصادر التمويل الخارجية التي تساهم في إنعاش المؤسسات وإستمرار نشاطها وتجنب الوقوع في العجز المالي، وكذا خلق استثمارات جديدة من أجل توسعها. وفي نفس الوقت تعود هذه القروض بفوائد كبيرة على البنك والتي تعتبر المصدر الأول لربحيتها. إلا أن عملية منحها تتطلب دراسة دقيقة من أجل اتخاذ القرار الصحيح سواء بالموافقة أو الرفض لمنح القرض، لأنه ينطوي على مخاطر يواجهها كلا الطرفين في حال التأخر أو عدم القدرة على تسديد القرض، ولا يمكن تجاهل هذه المخاطر أو إلغاءها، لذلك تعد مسؤولية اتخاذ القرار بمنح القروض من أهم وأصعب الأعمال البنكية لأنها تبنى على تنبؤات مستقبلية، حيث تحتم على البنك تقييم هذه المخاطر وتحليلها من أجل القيام بالإجراءات وأخذ الإحتياطات اللازمة قبل اتخاذ أي قرار بهذا الشأن.

وبنك ' الفلاحة والتنمية الريفية ' كغيره من البنوك الجزائرية يسعى لتحقيق الربح والاستمرارية، وقد استطاع عن طريق وكالاته وفروعه المختلفة على المستوى الوطني أن يتوصل إلى المشاركة الفعالة في التنمية الإقتصادية ولعلى أهم صورة راصدة لذلك تقديمه للقروض المتنوعة لإنشاء وتمويل المشاريع التنموية،

وعلى هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم القروض البنكية في عملية التنمية الاقتصادية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية بصورة واضحة نطرح التساؤلات التالية:

ما المقصود بالقروض البنكية؟

ما هي التنمية الاقتصادية وما هي أهم استراتيجيتها ونظرياتها ؟

ما هي الاجراءات والتدابير الاحتياطية التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند منحه قرض ؟

فرضيات البحث:

وكإجابة مبدئية عن هذه التساؤلات، حاولنا وضع الفرضيات التالية:

تلعب القروض البنكية دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية

القروض البنكية عبارة عن أموال يقدمها البنك لعملائه قصد تغطية حاجاتهم المالية مقابل فائدة مالية معينة.

عملية التنمية لا تتم بسهولة وبدون عوائق إذ توجد العديد من العقبات التي تواجهها

يقوم البنك بدراسة لملف طلب القرض والجهة الطالبة له قبل اتخاذ القرار بمنح القرض.

يدرس بنك الفلاحة مثلا ملف طلب قرض التحدي ويقوم بجمع المعلومات حول المؤسسة التي تقدمت بالطلب وتحليل وضعيتها قبل الموافقة على القرض.

أهمية البحث:

إن تطور النشاط البنكي وتقديمه للقروض المتنوعة له دور كبير في تحريك وتفعيل التنمية الإقتصادية،

وهذا ما جعلنا نتطرق إلى الموضوع وتسليط الضوء على القروض البنكية وأنواعها والتنمية الاقتصادية ومختلف نظرياتها وإستراتيجيتها

صعوبات البحث:

مما لا شك فيه أن أي بحث علمي لا يخلو من الصعوبات والعراقيل التي تعيق الباحث في إنجاز بحثه ومن العراقيل التي عطلت سير عملي ندرة المراجع باللغة العربية التي تتناول موضوع هذا البحث إضافة إلى تعسر العثور على مؤسسة للقيام بالتربص.

المنهج المستخدم في الدراسة:

من أجل الالمام بموضوع بحثنا اعتمدنا على مجموعة من الأدوات المتمثلة في عدد معتبر من المراجع والكتب باللغتين العربية والفرنسية، وبعض الأطروحات والبحوث العلمية، إضافة إلى المواقع الإلكترونية.

أما بالنسبة للدراسة الميدانية فقد استعنا ببعض المعلومات الخاصة بالبنك.

تقسيمات البحث:

بغية التحكم بالموضوع والإحاطة المختصرة له قسمت دراستي إلى ثلاثة فصول ، الفصل الأول الى والفصل الثاني الى مبحثين.

الفصل الأول حول القروض والفصل الثاني التنمية الاقتصادية

أما الفصل الثالث قمت بدراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للقروض

تمهيد :

تعتبر القروض أهم نشاط مربح يسعى من خلاله البنك لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل، هذه القروض موجهة أساسا لتمويل احتياجات قصيرة الأجل تسمح بمواجهة نفقات الاستغلال، وعجز الخزينة، كما توجه أيضا لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسات غير أن البنوك تتعرض لمخاطر كثيرة ومتنوعة عند منحها للقروض، إذ لا يمكن إيجاد قرض دون احتمال وجود مخاطر ولو ضئيلة، مما يوجب على البنوك وضع سياسة إقراضية على درجة عالية من الدراسة والمرونة.

و عليه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على التوالي:

-المبحث الأول: ماهية القروض

-المبحث الثاني : مصادر وخصائص القروض

المبحث الأول: ماهية القرض

نإ البنوك لا تحصل على النقود من أجل تخزينها أو تجميدها،وا إنما تبحث عنها وتجمعها من أجل استعمالها فيسد ا الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين، ولذلك يمكرأن أهم أوجه استعمالات النقود من طرف البنوك يتمثل في منح القروض للذين يحتاجون إليها حيث تعتبر القروض عملية تحويل مؤقتة لرأسمال من زبون اقتصادي لآخر، وذلك قصد استغلاله في نشاط استهلاكي أو إنتاجي شرط تسديد المبلغ مضافا إليه قيمة الفائدة.

المطلب الأول : تعريف القرض

بالرغم من تضارب الشروح حول المفاهيم الاقتصادية للقروض إلا أن الجميع يتفق في كونها مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي للأفراد والمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة، وذلك بمعدل فائدة مسبقا، وبتغيير آخر، فإن القروض المصرفية تعتبر عملية تحويل مؤقتة لرأس المال من زبون اقتصادي لآخر وذلك قصد استغلاله في نشاط إنتاجي أو استهلاكي، يسدد المبلغ مضافا إليه قيمة الفائدة التي تعتبر تعويضا للمقرض على حرمانه من رأسماله.[1]

ويمكن تعريف القرض المصرفي أيضا بأنه:" الثقة التي يوليها البنك لشخص ما، طبيعيا كان أو معنويا، حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين

[1] د. عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 1999، ص31

يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته احترامه لتعهداته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك (المقرض) من العميل (المقترض) يتمثل في الفوائد والعمولات " [1] .

من خلال هذا يمكن تلخيص تعريف القرض من ثلاث زوايا رئيسية[2]:

- يعتبر القرض وسيلة للتعبير عن الثقة والوفاء ومراعاة الوقت عند التسديد.

- يعتبر القرض وسيلة تمهيدية فيها من المخاطرة وتقديم الخدمة في آن واحد، وهذا يجعلها تستحق المكافئة المتمثلة في الفائدة.

إنّ عملية المخاطرة المرتبطة بتقديم القروض قد تكون جزئية أو كلية

. القرض يعني تسليف المال لإنفاقه على الاستثمار(الإنتاج) او الاستهلاك، وهو يعتمد على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة.

. هو الثقة في العلاقات ما بين الافراد [3].

ونستنتج مما سبق ذكره أن كل عملية قرض، حتى تكون كذلك يجب أن يتوفر فيها عنصرين على الأقل:

الأول: ويتمثل في عنصر الثقة فالدائن له ثقة في أن المدين سوف يقوم بالتسديد في الموعد المحدد، وبصفة عامة فهو قادر على الوفاء بكل الالتزامات التي تعهد بها.

الثاني: ويتمثل في ضرورة وجود فجوة زمنية ما بين منح الأموال وما بين استرجاعها وليس قرضا إن لم تكن هذه الفجوة الموجودة.

---

[1] مصطفى رشدي شيعة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ص222. الدار الجامعية، بيروت، 1985

[2] د.مبروك حسين، المدونة النقدية والمالية، دار هومة، الجزائر، ط2، 2004، ص67

[3] د. احمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان . الأردن ص237.

ومن الناحية القانونية: هو تسليم مال للغير، منقول أو غير منقول على سبيل دين، وديعة، وكالة، إيجار أو رهن. وفي جميع الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال لأي مع نية إستعادته.

أما بلغة الإقتصاد: فهو إعطاء المال من أجل الإستهلاك أو الاستثمار. وبذلك نقول أن الائتكان هو عبارة عن انتقال قيمة نقدية جاهزة يتنازل عنها المقرض سواء كان فرد أو مؤسسة أو دولة للمقترض مؤقتا مع تعهد بالتسديد في وقت لاحق إذن فهو يقوم على أساس الفائدة لقاء الخدمة المقدمة من المقترض.[1]

القرض = الثقة + الزمن + التعهد

[1]صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2008 ، ص 04

المطلب الثاني : أهمية القرض

-تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد بالوفاء.

-يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لأخر فهو وساطة للتبادل ولإستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع.[1]

- تعتبر القروض المورد الأساسي الذي تعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته.

-تعد القروض عامل لخلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع و النقد المتداول.

-ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد و العمولات التي تعتبر كمصدر الإيرادات و تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين، وتدبير قدر من الأرباح مع الاحتفاظ بجزء من السيولة لاحتياجات السحب.

تلعب دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والتجارة والزراعة، فهي تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال، وتمويل المبيعات الآجلة.

-تمكن البنوك من الإسهام في تنمية النشاط الاقتصادي، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة .

[1] د. فريد الصلح، موريس نصر، المصرف والأعمال المصرفية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2000، ص20

- هي المورد الاساسي الذي تعتمد عليه البنوك للحصول على إيراداتها، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماتها.[1]

- تعتبر القروض من العوامل المهمة لخلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.

- تلعب دورا هاما في تمويل المؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية والخدماتية، حيث توفر لهم السيولة اللازمة لسيرورة نشاطاتهم.

- تساعد القروض الوسطاء، تجار الجملة والتجزئة في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما نقدا أو لأجل.

تساهم القروض في تحديد مستوى الدخل القومي النقدي، حيث انه من المتوقع ان ينخفض مستوى الدخل اذا كان معدل خلق الدين (الائتمان) ضئيل ويرتفع اذا كان كبير[2] ؛

- القروض تحد من الاستثمار الخاص عن طريق رفع سعر الفائدة وتشكل بذلك عنصر من عناصر الانكماش الاقتصادي ؛
- تعتبر القروض وسيلة لخلق القيمة المضافة خاصة في الدول الرأسمالية ؛

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية الاسكندرية، ص 104،ص 105

[2] عبد النعيم مبارك، اسماعيل احمد الشناوي، "اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية"، الدار الجامعية الاسكندرية، 2001 ،ص102.

الائتمان (القرض) يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر و بالتالي فهو يلعب دور واسطة .للتبادل ولاستغلال الاموال في الإنتاج والتوزيع اي واسطة لزيادة انتاجية رأس المال .

المطلب الثالث أنو اع القروض

تعتبر القروض أكر الاستثمارات استقطابا من طرف البنوك التجارية ،نظرا للعائد الناتج عنها ،إذ يمكن تصنيفها هذه القروض حسب النشاط الاقتصادي الموجه له أو حسب المدة الزمنية التي يتميز بها القرض من خلال شروط الاتفاق و كذا القروض من حجم و نوع الضمانات التي يستوجبها هذا القرض .

1-القروض حسب النشاط الاقتصادي:

إذ يندرج تحت هذا النوع ثلاثة أنواع تتمثل في [1]:

أ-القرض الاستثماري :هو التسهيلات الممنوحة إلى المشاريع و المؤسسات الإنتاجية ،بغرض توفير متطلبات الاستثمار و الإنتاج من عقارات و تجهيزات فنية و من هنا يتضح أنه قرض استثماري طويل الأجل لأن إيراداته تستحق في الآجال الطويلة[2] .

ب-القرض التجاري : يقصد به القرض الذي يمنح في شكل تسهيلات مصرفية للعملاء لعمليات التبادل التجاري المحلي و الخارجي ،كما يقدم هذا النوع إلى المشاريع الصناعية

[1] د. يحيوش حسين ،مداخلة بعنوان : تسيير مخاطر القروض المصرفية حالة القرض الشعبي الجزائري ، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر في ظل اقتصاد السوق ، جامعة منتوري قسنطينة ، أيام 17_19 افريل 2007 .

[2] الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك , ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة ، 1998-2000 ، ص74-76 .

،من أجل تمويلها مستلزماتها الجارية كشراء المواد الأولية و دفع أجور العمال... الخ ، زيادة على ذلك يكون هذا النوع على شكل آخر ، حيث تقوم المصارف بشراء السندات و الأسهم المطروحة في السوق و بذلك تساهم في عملية التمويل و عادة ما يكون هذا القرض قصير الأجل .

ج- القرض الاستهلاكي تعني به القرض الذي يحصل عليه أفراد المجتمع من أجل إتفاقهم الاستهلاكي كشراء السيارات و غيرها من السلع المعمرة حيث يمكن الحصول عليه بسهولة و طبقا لدخل الفرد لأنه يسدد على دفعات شهرية .

2-القرض حسب الفترة الزمنية :

يمكن تقسيمه إلى الأنواع التالية [1]:

أ-القروض طويلة الأجل و المتوسطة :يقصد بها القروض التي تزيد أجال استحقاقها عن سنة واحدة و قد تصل إلى عشرين سنة ، و يمنح هذا النوع لتمويل الأنشطة الرأسمالية كبناء المصانع و المشاريع ذات رؤوس الأموال الثابتة .

ب-القروض قصيرة الأجل :هو القرض المصرفي الذي لا تزيد فترته الزمنية عن سنة واحدة ، و يستغل هذا النوع كثيرا في العمليات التجارية و الزراعية قصيرة الأمد ، كما تمثل القروض قصيرة الأجل معظم قروض البنوك التجارية ، لأنها ذات عائد سريع و مخاطر أقل ، و يمكن تصنيفها إلى ما يلي :

[1] د.يحيوش حسين ،مداخلة بعنوان : تسيير مخاطر القروض المصرفية حالة القرض الشعبي الجزائري ، مرجع سبق ذكره

-**القروض العامة** :سميت بالقروض العامة كونها موجهة لتمويل أصول متداولة إجمالية ،ليست موجهة لتمويل أصل معين ، و تتكون من [1]:

- تسهيلات الصندوق.

- السحب على المكشوف .

- قروض موسمية.

- قروض الربط .

-القروض الخاصة : تعتبر غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة , و إنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول و هناك ثلاثة أنواع من هذه القروض نذكرها في ما يلي[2] :

- تسبيقات على البضائع .

- تسبيقات على الصفقات العمومية .

-الخصم التجاري .

ج-القروض بالالتزام : إن القروض بالالتزام أو التوقيع لا تتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون ، و إنما تتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على الأموال من جهة أخرى ،أي أن البنك هنا لا يعطي نقود و لكن يعطي ثقة فقط ،و

[1] A. BOUDINOT, et J. C. FRABOT, Technique et pratique bancaires, 4ème édition, Paris, 1978, p 245

[2] القاضي أنطوان ناشف و خليل هندي ، موسوعة العمليات المصرفية و السوق المالية ، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ،ج02 ،2000 ص21 .

يكون مضطرا إلى إعطاء نقود إذا عجز الزبون الوفاء بالتزاماته عند التاريخ الاستحقاق ، و في هذا الشكل يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع للقروض بالالتزام نذكرها فيما يلي :

-الضمان الاحتياطي.

-الكفالة.

-المقبول.

3-القرض من حيث نوع الضمان :

يعتبر الضمان الوسيلة الأكثر تأمينا من خطر عدم السداد ، لأنه يسمح للبنك باستلام حقوقه عندما يعجز العميل عن التسديد ، و ينقسم هذا النوع إلى قسمين رئيسيين هما [1]:

أ-القروض بدون ضمانات : عادة ما يقدم للمقترضين المعروفين بجديتهم في التعامل و التزاماتهم بمقتضيات الإنفاق و مراكزهم المالية القوية ، و يمنح هذا النوع في ظروف خاصة إلا أنه في أي حالة لا يجب التوسع في منح هذا النوع حتى لا تتوسع دائرة المخاطر .

ب-القروض بضمانات : معظم القروض الممنوحة تكون مضمونة و تعرف باسم "ضمانات تكميلية " لأنها تطلب لتكملة عنصر الثقة و يعتبر هذا النوع الأكثر رواجا في الميدان المصرفي .

[1] عبد المعطي رضا ، محفوظ احمد جودة ، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ص108 .

المبحث الثاني : مصادر وخصائص القروض

للقروض أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية اذ لها دور في تسوية المبادلات سواءا الداخلية أو الخارجية وهي تمثل كذلك الجزء الأكبر من مكونات عرض النقود أو كمية وسائل الدفع ويمكننا تحديد مصادر القروض، خصائصها ووظائفها فيما يلي:

المطلب الأول :مصادر القروض

يتكون النظام المصرفي من مجموعة المؤسسات المالية والنقدية وهي التي تقوم بعمليات التمويل، فهي التي تقوم بدور الوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي وموارد هذه المؤسسات في منح القروض هي[1] :

1- الوديعة:

تعد الودائع من اهم مصادر اموال البنك التجاري حيث تشكل نسبة كبيرة من اجمالي موارده . وهي تمثل مختلف الاموال التي يحصل عليها المصرف من الهيئات والافراد والمشروعات المختلفة والايداعات.

وتظهر بعدة أنواع :ودائع جارية، ودائع ادخارية أو ودائع لآجل.

2-الورقة المصرفية:

انتقلت الورقة المصرفية من الورق المتحول إلى ورق نقدي غير متحول الذي هو نوع من النقود أي قيمتها تعتمد على الثقة التي توضع فيها الورقة المصرفية وأصبحت وسيلة قرض

[1]عبد النعيم مبارك،اسماعيل احمد الشناوي،" اقتصاديات النقود والبنوك و الاسواق المالية"، الدار الجامعية الاسكندرية،2001 ، ص254

عندما أصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في فترة الخصم، ثم تسدد في أجل الاستحقاق.

3-السوق النقدي والمالي:

فالغرض من هذه الأسواق هو التفاوض حول القرض بتقديم الزبون لطلب الاقتراض محددا فيه مقدار قبول القرض الذي يريده وبعد مدة يصل هذا الزبون إشعار بقبول أو رفض طلبه ويتفاوض السوق النقدي على القروض الطويلة الأجل والتي تسدد في 5 سنوات.

4-الحساب البنكي:

وثيقة لكشف العمليات بين البنك والعميل وتتكون من مدفوعات ومسحوبات والفرق ما بين مجموعهما يمثل الرصيد الدائن أو المدين[1].

المطلب الثاني : خصائص القروض

من الخصائص البارزة التي يتميز القرض ما يلي :

المبلغ :يمثل قيمة القرض أو الاموال التي تمنح أو يتضمنها القرض .

المدة :هي الاجل او الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عامليه ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وهي تصنف الى 03 اقسام:

-المدة القصيرة : لا تتعدى سنتين 18 شهرا حسب القانون الجزائري

-المدة المتوسطة :تتراوح مابين 18 شهرا و 7 سنوات.

[1]طاهر لطرش،"تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2001 ، ص-ص 70-71

-المدة الطويلة :تتراوح مابين7 سنوات على الاقل وعشرين سنة على الاكثر.

سعر الفائدة : يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المقترض أو ثمن استخدام الاموال او العائد على راس مال المستثمر وهو عائد الزمن عند اقتراض الاموال مقابل تفضيل السيولة[1].

ويتركب معدل الفائدة من عنصرين اساسيين هما :

1 –المعدل المرجعي :هو المعدل الذي يحتسبه البنك على القروض الممنوحة لا حسن الزبائن.

2 -العمولات :هي عبارة عن مجموع ما يتقاضاه البنك نظير الاتعاب التي يتحملها عند القيام بعملية

القرض، ويتحدد مبلغ هاته العمولات بناءا على العديد من العوامل هي:

- ❖ مرونة الطلب
- ❖ طبيعة القرض
- ❖ المنافسة
- ❖ درجة المخاطر
- ❖ تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الاعلى و الحد الادنى لقيمة القرض .

[1]طاهر حيدر حيدران ،"مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، ط2 ،1997 . ص61

3-الضمانات :تتمثل في القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهن في حالة عدم قدرة العميل على التسديد فالمؤسسة المقرضة تأخذ كل هاته القيم [1].

4-طريقة السداد :وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض ومن أهمها[2]:

-يقوم المقترض بتسديد مبلغ الفائدة وأقساط القرض بملغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق

-أسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق

-إما بتسديد جزء هام دفعة بسعر فائدة ثابت وجزء أخر بسعر فائدة متغير .

المطلب الثالث:الاعتبارات و الخطوات الواجب مراعاتها عند منح القروض

-خطوات القروض

هناك عدة خطوات يتبعها البنك لمنح القروض سنلخصها فيما يلي[3]:

1- البحث عن القرض واستقطاب العملاء:

حيث تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء لتسويق القروض.

2- تقديم طلبات اقراض:

عدة اتقدم على نماذج معدة لذلك وصالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

[1]صبحي تادرس قريصة،" اقتصاديات النقود والبنوك"،دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1986 ،ص20

[2]شاكر قزويني،" محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ، ص28

[3]د. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، كلية التجارة، جامعة طانطا، 1996،ص112

3- الفرز والتصور المبدئي:

وتبدأ هذه العملية فور تقديم الطلبات للتقنية المبدئية للمقبولة منها والمستوفاة للبيانات اللازمة بعد ذلك تبدأ عملية التحليل الائتماني، وا ٍجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة المتبعة.

4- التقييم:

يتم وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير للمنافع والتكاليف وفق معايير التقييم المعترف بها من ادارة البنك والذي يقوم بتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري.

5- التفاوض:

يعتمد على البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها والقائم على أساس ' أنا أكسب وأنت تكسب ' بمعنى مراعاة ظروف واحتياجات كلا الطرفين (البنك والعميل).

6- اتخاذ القرار والتعاقد:

بعد التفاوض تبدأ اجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون العقد جاهزا للتوقيع عند المستشار القانوني.

7-سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:

وتكون عملية سحب القرض دفعة واحدة او على دفعات وبتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع وضع البنك لنظام المتابعة الدورية للقرض لضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية.

8- استرداد الأموال:

عند استحقاق الأصل و الأقساط يتم تحصيل القرض.

9- التقييم اللاحق:

التقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط الضعغ لتفاديها مستقبلا. [1]

10- بنك المعلومات:

من الضروري وضع كل المعلومات السالفة الذكر في بنك المعلومات أي إدخالها في الحاسب الآلي للعودة إليها من أجل رسم السياسات ووضع الأهداف مستقبلا.

2-الاعتبارات الواجب اتخاذها عند منح القرض

يقوم المختصون في البنوك باجراء فحص حول طلبات القروض، وذلك من أجل اتخاذ قرار الرفض أو القبول، ويتم هذا الفحص على أساس اعتبارات يمكن النظر اليها كمبادئ أساسية للاقراض والتي لها علاقة مباشرة بطلبات البحث، وعادة ما تكون البنوك حريصة وحذرة من عملية منح القروض للعملاء على اختلاف أنواعهم لاختيار أحسنها بغية التقليل من مخاطر عملية منح القروض كخطر عدم الدفع الذي يؤثر على مستوى الأرباح والمساهمين فيه ويزعزع ثقة المودعين ويقلقهم على سلامة الأموال، وسنبرز أهم تلك الاعتبارات كما يلي[2] :

[1] محمد صالح الحناوي ، عبد الفتاح عبد السلام،" المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية"، الدار الجامعية، 1998 ، ص-ص 279-280

[2] مهند حنا نقولا عيسى،" ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية"،دار الراية للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،ص-ص :46-47

1-سلامة القروض

القرض المصرفي هو نتيجة منح الأموال أو قيدها في المقترض المدين مقابل وعد كتابي بالسداد حسب شروط يتفق عليها، ولا يمنح البنك القرض الا عندما يثق من سلامة وقدرة الزبون على الوفاء الدفع وهذا دائما حسب الشروط المتفق عليها.

2-سيولة القرض

عندما نقول السيولة تتبادر الى الأذهان مباشرة توافر البنوك على القدر الكافي من الأموال السائلة أي النقدية والاستثمارات القابلة للتحويل نقدا، اما بالبيع أو بالاقتراض من البنك المركزي بضمانها من أجل تلبية طلبات السحب دون تأخير، وعندما نقول سيولة القروض فيقصد بها سرعة دوران القروض .

3-طبيعة الودائع

هناك أنواع عديدة من الودائع ويعتبر البنك المسؤول على زرع الثقة في نفوس المودعين، وهذه المسؤولية تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال، وتحديد طبيعة الودائع الموجودة لدى البنك مسؤولية محتملة في أي وقت، اتجاه مودعيه على سبيل المثال : اذا كبر عدد حسابات الودائع وصغرت قيمتها تمكن البنك من التوسع في الاقتراض.

4-مصادر الوفاء بالقروض

يهتم المقرض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقترض من سداد الدين في الوقت المحدد ولا يعني أن المقرض لا يرجع اليه في حالة العجز على السداد وفيما يخص القرض الغير مضمون فبالرغم من أن المركز النقدي هو الضمان الحقيقي للقرض، قد يتم ال وفاء من مصادر أخرى غير مكونات المركز النقدي.

خلاصة الفصل :

يمكن أن نقول ختاما لهذا الفصل أننا تطرقنا بشكل عام و موضوعي عن كل ما يتعلق بالقروض و دورها الحيوي و العام في النشاط الاقتصادي، الذي دفع عجلة التنمية و التقدم الدائم لذا وجب على الدولة أن تدخل تعديلات و إصلاحات في ميكانيزمات معالجة، في منح و تسيير القروض، و لا يمكن أن ننسى أنه بالرغم من المزايا التي تتمتع بها القروض فإن لها سلبيات تتمثل في مخاطرها .

الفصل الثاني:

الإطار المفاهمي للتنمية الاقتصادية

تمهيد :

إن عملية التنمية، سواء بشكلها العام أو الخاص، ليست عملية بسيطة أو تقليدية، بل هي عملية شاقة، إن الأمر يتطلب جهوداً ضخمة، ونفقات ضخمة، ووقتاً طويلاً، واستراتيجيات متعددة. ولا يمكن تحقيق التقدم إلا من خلال اعتماد السياسات التالية وضع الاستراتيجيات المناسبة ووضع الخطط والخطط المناسبة في ظل التضحيات الجسام والإصرار والمثابرة كما يجب على شعوب جميع البلدان والدول المتقدمة تقديم المساعدات المادية والمعنوية للدول النامية ، ولا يشمل هذا السعي رغبة الحكومة في تحقيق المساواة في توزيع الدخل وطريقة توزيعه ومن خلاله يشترك الأفراد في ثمار التنمية التي تعد من الاهتمامات الكبرى في عملية التنمية .ويعتبر التمويل من أهم القضايا التي تهم الدول النامية وهو الخيار الرئيسي للخروج إن التخلف الاقتصادي وتحقيق قفزات نوعية في مختلف المجالات يحتاج إلى إطار اقتصادي نظري .وعلى هذا الأساس ترتكز السياسات الاقتصادية التي تضعها الدولة وتنفذها لارتباطها بأبعاد وقضايا التنمية .

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : عموميات حول التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني : العناصر و الأهداف والعقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول : عموميات حول التنمية الاقتصادية

المطلب الاول : نشأة ومفهوم التنمية الاقتصادية

الفرع الأول : نشأة التنمية الاقتصادية [1]

نشأت التنمية الاقتصادية في مشروع إعادة الأعمار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، الذي بدأته الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي أثناء خطاب تنصيب الرئيس" هاري ترومان " في عام 1949 قرر أن تنمية المناطق غير متطورة أولوية بالنسبة للغرب ، المعروفة في الأدبيات الاقتصادية بمصطلح الدول النامية ، حيث أخضعت العديد من الدول الاحتلال الأوروبي ، إذ أثر كثيرا على مجتمعاتها بسبب استغلاله الموارد الطبيعية فيها، وبعد إنهاء الاحتلال الأوروبي لهذه الدول بقيت تعاني انخفاضا في معدل المستوى المعيشي ، مع انتشار ملحوظ للمجتمعات الفقيرة أي الدول النامية ، حيث اعتمد تطبيق التنمية الاقتصادية دراستها في القرن العشرين على إدراك مجموعة من المعايير والمؤشرات المستخدمة في التعامل مع الدول ، وخصوصا النامية منها لذلك لا يوجد أي تعريف ثابت لمصطلح الدول النامية ، مما أدى إلى ضرورة تفعيل دور القياس في فهم التنمية الاقتصادية لهذه الدول ، إذ تم الاعتماد على معيار دخل الأفراد لأنه أهم المعايير الاقتصادية تأثير على الاقتصاد ، إذ كلما كان الدخل الفردي مرتفعا أدى ذلك نمو

[1] ديجة بوخنة، زينب موسلي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي للعلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2020 ، ص35

الاقتصاد ، واستخدام كذلك معيار قيمة الخدمات والسلع فعندما يمتلك السكان قوة شرائية مناسبة يشير ذلك إلى وجود تنمية اقتصادية واضحة تعرف بمصطلح الرفاه الاقتصادي.

الفرع الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد اختلفت تعاريف التنمية بين الاقتصاديين حيث عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البيان الاقتصادي، والتعريف الأمثل للتنمية بالمفهوم الشامل هو: أنها تمثل ذلك التطور البياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع. [1]

* التنمية الاقتصادية هي الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، وذهب البعض إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية المطلوبة في الناتج القومي استنادا إلى خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة وا لى معدلات التزايد السكاني في دول النامية[2].

* تعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة التنمية بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية سياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على

[1] مدحت فريشي، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص ص 122، 123 .
[2] إبراهيم العيسوي التنمية في عالم متغير، دار الشروق، مصر، الطبعة الثالثة، السنة 2003، ص13

أساس مشاركاتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها[1].

* هي عملية حصر لكافة الموارد المادية والمالية والبشرية على المستوى القومي، ثم إيجاد الطرق الممكنة لاستخدام هذه الموارد أكفأ استخدام يمكن مما بما يتفق أكبر معدل لتنمية، والتقدم الاقتصادي وبما يلي عامة على الشعب بأخير والرفاهية وهي عملية تستهدف لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد[2].

وعرفها فؤاد مرسي بأنها: عملية نمو المعجل الذي يجري في إطار تاريخي محدد والتي تتمثل في التركيز على التصنيع وسيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية والقومية. [3]

إن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء. [4]

[1] عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 147، 148

[2] أحمد محمد إسماعيل برج التنمية الإقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الإسلامي دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2013 ، 2014، ص 27

[3] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 77، 78 .

[4] فؤاد مرسي، المفهوم المادي التنمية الاقتصادية ، بغداد، العراق، 1977، ص 77.

المطلب الثاني : نظريات واستراتجيات التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول : نظريات التنمية الاقتصادية

لقد تعددت الاتجاهات التقليدية للتنمية الاقتصادية أهمها [1]:

*إن القاسم المشترك الأكبر للنظريات التي غطت الفترة منذ ادم سميث وحتى المدرسة الكينزية هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمال في عمليات النمو الاقتصادي؛

*بين الاقتصاديون الكلاسيك كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية أضاف النيوكلاسيك إلى آراء الكلاسيك وحسنوها فيما يتعلق بتحليل عملية الادخار والاستثمار واستشفاف مسالة تشابك مضاعفات عملية التنمية ؛ *أما كارل ماكس فيؤكد أن عالقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي يتعارض مع التقدم التكنولوجي والذي يتولد في ظل هذا النظام ومن ثم سيتعرض الاقتصاد إلى كساد دوري ثم لركود حتمي وبصرف النظر عن مدى صحة هذا الجدل فان لتحليل ماركس أهمية من حيث انه أشار إلى التكاليف الباهظة والمتكررة لعملية النمو في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع ؛

*تأتي أهمية دراسة نظرية شومبيتر إضافة الهامة التي تمثلت في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية ، الإسكندرية -مصر، 2000 ،ص64-66.

* أما كينز فأهمية تحليله تبرز في مجال دمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية غيران هذا الدمج لم يكن إلا جزئيا حيث بقي الأمر للاقتصاديين الكنزيين؛

*ظهور اهتمام كبير منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حول موضوع التنمية الاقتصادية وقد حول عدد من المحللين أن يطبق بعض النظريات الأساسية للتنمية على الحالات الخاصة للدول النامية في عالم اليوم غير انه قد برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة في مجال الإسهام في تحقيق أفضل لعمليات الإنماء الاقتصادي وللمعوقات التي تواجهه .

الفرع الثاني :إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

عند تحديد الإستراتيجية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية نجد أن هناك تيار ينادي بأخذ بما يسمى إستراتيجية النمو المتوازن وأخر ينادي بإستراتيجية النمو غير المتوازن[1].

1-إستراتيجية النمو المتوازن :

يرى أنصار هذه الإستراتيجية بضرورة توجيه دفعة قوية من الاستثمارات إلى جبهة عريضة من المشروعات الاستثمارية والتي تتصف بالتكامل فيما بينها لتوفر في النهاية احتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي ، فقد أكد العالم الاقتصادي "روزنستان" على مبدأ

[1]محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية ، مطبعة العشري، ط2 ،2414 ،ص ص 77/76

أساسي وهو ضرورة توافر رؤوس الأموال الضخمة التي تستثمر في إنشاء قاعدة صناعية ومشروعات عامة[1] .

الانتقادات الموجهة لإستراتيجية النمو المتوازن :

-حجم الاستثمارات المطلوبة لهذه الإستراتيجية يفوق إمكانيات الدول المتخلفة.

-تطبيق هذه النظرية يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ومعرفة فنية يندر توافرها في العديد من الدول النامية.

- ركزت على مشكلة الطلب على رأس المال وتفترض وفرة عرض المال.

2-إستراتيجية النمو غير المتوازن :

يقول العالم "هيرشمان" أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل ، ويمكن التركيز على بعض القطاعات الأساسية التي ترفد لقطاعات الأخرى ويكون بمثابة حلقة الارتكاز التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، كالتوسع في إنتاج بعض الصناعات والذي يؤدي إلى زيادة الطلب وهكذا في حلقات متتالية تؤدي في النهاية إلى إحداث تنمية اقتصادية.

[1] محمود الوادي، إبراهيم خريس، و آخرون، الأساس في علم الاقتصاد الطبعة العربية 2441 ،دار اليازوزي للنشر عمان –الأردن، ص 333

- الانتقادات الموجهة لهاته النظرية :

- تفترض انه ال توجد ندرة في الموارد التمويلية .
- تعتمد على مبادرات القطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات المطلوبة وهو ما أثبت الواقع العملي .
- صعوبة حدوثه في الدول المتخلفة وخاصة في القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية[1].

المطلب الثالث : أبعاد و متطلبات التنمية الاقتصادية

الفرع الأول : متطلبات التنمية الاقتصادية[2]

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة تتمل في مجموعة من التغيرات لمجلات عديدة:

1-المجال السياسي : التنمية الاقتصادية تتطلب خلق حمية قوية وتلاحم قومي من اجل عملية الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والتنظيم السياسي هو الهيئة التي يوكل إليها خلق هذا التكامل.

[1] محمد فوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 78 .

[2] صدام يوسف جميل دغش، اثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن، مذكرة ماجستير، قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن-2018 ،ص 34

3-**المجال الثقافي** : حيث تتطلب عملية التنمية الاقتصادية تغيرا جوهريا في مناهج التعليم هذا من شأنه .

خلق عقلية علمية ونقدية كما تتطلب تغيرا في القيم والعادات السائدة إضافة إلى سلوك الأفراد ونظرتهم للنشاط الاقتصادي

4-المجال الإداري : تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تغيير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة وا إنشاء مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع [1].

الفرع الثاني : أبعاد التنمية الاقتصادية

تتمثل أبعاد التنمية الاقتصادية في ما يلي :

1- البعد المادي الاقتصادي للتنمية

من يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض التخلف وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة فالمفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل.

[1] بن حمو فايزة و دريس رشيد، معوقات ثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي، مداخلة في ملتقى، جامعة الجزائر 3 ،ص 6.

2- البعد السياسي:

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية وحلت التنمية محل الاستقلال لأن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستثمارية المباشرة فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا

3- البعد الاجتماعي

لاشك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع، وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران المرادفة بين التنمية والتحديث عرف التحديث على أنه التحول في الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوربا الغربية.

4- البعد الدولي للتنمية

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وفادت إلى تبني التعاون مع المستوى الدولي وا ٍلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي[1] .

[1] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر ، ط1 ، الأردن، 2007 ص 133

المبحث الثاني : العناصر و الأهداف والعقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية .

لقد احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا من طرف الاقتصاديين والكتاب في البلدان المتقدمة والنامية.

المطلب الأول : عناصر التنمية الاقتصادية:

- تدابير هادفة وواعية لكونها تسعى جاهدة لأن تحقق أغراض التنمية الاقتصادية أن المدى القصير أو البعيد والحاضر بما تمول كله من إمكانيات اقتصادية على الصعيدين (الحاضر الداخلي والخارجي)؛

- الدولة هي المختصة في تحمل الأعباء (أعباء المجتمع) و المسؤولة في اتخاذ الإجراءات والسياسات والتدابير اللازمة لذلك؛

- التعبير في التركيبة الاقتصادية والنظام الاقتصادي والاجتماعي بفنيات وطرق تكنولوجية...، توزيع العمال بين القطاعات الاقتصادية وتنظيم حسب الجنس والعمر والاختصاص، ونسبة الناتج الصناعي من مجموع الإنتاج مساهمة القطاعات الاقتصادية وخاصة الإنتاجية منها في الإنتاج الوطني، الادخار والاستهلاك، مقدار نسبة الاستثمار من الدخل القومي، رأس المال.

معدل النمو= معدل نمو السكاني× معدل الاستثمار / معامل رأس المال الداخل.

- كل تغيير اقتصادي واجتماعي يهدف إلى تحقيق الزيادة في الإنتاج السلعي وتوسيع في الاقتصاد (القاعدة الصناعية)، وتطوير السوق أيضا زيادة الدخل الحقيقي للفرد وتفادي التأثير من زيادة السكان أو الزيادة النقدية للدخل القومي... طريقة وعدالة توزيع الدخل لأن انعدام عدالة التوزيع تؤدي إلى زيادة مضطربة في نصيب الفرد من الدخل القومي؛

الدخل الفردي = الدخل القوي / عدد السكان.

- الاستمرار في زيادة الدخل الفردي الحقيقي وتزايد الإنتاج السلعي خلال فترة زمنية طويلة؛

- استفادة كل المجتمع من التنمية بدون حرمان أي طبقة، إن عدد المستفيدين من التنمية في البلدان النامية كما جاء في مجلة دراسات عربية، أنه من غير الممكن ومن المستحيل بأن تتحقق بالاعتماد على 5% من السكان و(من المستحيل بأن تتحقق) أو حتى 20% بينما يبقى أغلبهم 95% أو 80% محرومة ، فيحدث ما يسمى بالازدواج الاقتصادي و تهميش الأغلبية ثم خنق التنمية. [1]

[1] صلاح الدين فائق، التنمية الاقتصادية، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1972، ص ص 88..

المطلب الثاني :أنواع و أهداف التنمية الاقتصادية:

الفرع الأول : أنواع التنمية الاقتصادية

للتنمية أنواع مختلفة تتمثل في :

- **التنمية السياسية:**

إن مفهوم التنمية السياسية مفهوم حديث وهو يعني تنشئة اليافعين والشباب وتهيئتهم سياسيا للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة ، وتمكينهم ليصبحوا مواطنين مدركين لمسؤولياتهم وحقوقهم وواجباتهم ، ملتزمين بالقيم الأساسية والديمقراطية والمبادئ السياسية للمجتمع والدولة، مالكين للمعارف والمهارات الأساسية اللازمة للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية[1] .

- **التنمية الاجتماعية:**

تعرف بأنها عملية توافق اجتماعي اقتصادي وتنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع ، أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان ، أو عملية تغيير موجهة يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الفرد.

[1]عبد القادر محمد عطية حديثة في التنمية الدار الجامعية الإسكندرية، 2002-2003 ، ص.11

وهي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي[1].

- **التنمية الثقافية** :

هي جهد واع مخطط له من أجل إحداث تغيير ثقافي مما يعني على سبيل المثال تغيير في الفكر وأساليب السلوك، وقدرة التمييز بين العناصر الثقافية التقليدية والعناصر الجديدة المستحدثة، واستبعاد العناصر التي يثبت عجزها عن التناغم مع الجديد والمستحدث الذي لا يمكن التنكر له أو تجاهله.

- **التنمية البشرية :**

هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم الناشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة منها، فهدف التنمية البشرية هو تنمية الإنسان من جميع النواحي. [2]

[1] إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى لبنان، 2006 ، ص.30

[2] إسماعيل سراج الدين وآخرون، أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 31-34.

- **التنمية المستدامة :**

تعتبر تغيير اجتماعي موجها من خلال اديولوجية معينة، وهي عبارة عن عملية معقدة وواعية على المدى الطويل، وشاملة ومتكاملة في أبعادها الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية ، وتجنب دمار الموارد الطبيعية وتطوير الموارد البشرية[1].

إن التنمية كل لا يتجزأ، ومن الصعب القول بأنه يمكن أن تكون هناك تنمية في مجال ما وأن تهمل التنمية في جوانب أخرى، فلا يتصور أن تكون هناك تنمية اقتصادية منعزلة عن التنمية الاجتماعية أو بعيدة عن التنمية السياسية.

الفرع الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية

إن أهداف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى لاختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، ولكن أهداف سياسية تسعى إليها الدول النامية ويمكن حصرها فيما يلي:

[1] ناصر مراد التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بحوث اقتصادية عربية، عدد 46، السنة 16 ربيع 2009، ص 106

1- زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة:

أولا: زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدولة المتخلفة، وذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية وهو انخفاض مستوى معيشة السكان والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معنية. [1]

وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها كما تعتبر أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المختلفة اقتصاديا.

ثانيا : رفع مستوى المعيشة:

إن رفع مستوى المعيشة من الأهداف الهامة التي تسعى التنمية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب وا ٍنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التغيير من معان، وذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا وقعت عند خلق زيادة في الدخل القومي غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغير في مستوى المعيشة أو يحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة

[1] طارق على جماز، التنمية الإقتصادية والبشرية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص130 .

بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الزيادة في الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل محتلا.

2- تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

في الواقع يعتبر هذا الهدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدولة المتخلفة نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل القومي، وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فإننا نرى فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي.

3- التوسع في الهيكل التنظيمي:

تسعى الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية بالعمل على توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل التوسع في القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية، ويجب أن يكون هناك صناعات ثقيلة تمد الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة وخصوصا بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على قطاع واحد من أجل التصدير للخارج للحصول على إيراداتها لتغطية نفقاتها المختلفة، مثل تصدير المحروقات للدول المتقدمة للحصول على الأموال اللازمة لنفقات الحكومة، أي الاعتماد على مورد واحد فقط وهذا ما يعمل على كدح الاقتصاد ككل ما لم تقم هذه البلدان بالتوسع في هياكلها الإنتاجية من أجل النهوض باقتصادياتها والخروج من دائرة التخلف. [1]

[1] بكر كامل، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 70- 73 .

المطلب الثالث : العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية:

تعمل الكثير من البلدان النامية على تحقيق التنمية غير أن العديد من العقبات والعراقيل المختلفة حالت دون ذلك، وقد أرجع الاقتصاديون هذه العقبات إلى أسباب سياسية، إدارية، اقتصادية واجتماعية.

الفرع الأول : العقبات السياسية:

- التبعية السياسية حيث تمارس الدول المتقدمة تأثيرات على الدول المتخلفة، حيث تضمن وجود نظام سياسي موالي لها؛

- يؤدي الاستعمار بأشكاله المختلفة إلى التأثير السلبي على التنمية في المجتمع المستعمر بل يؤدي إلى استنزاف خيراته وثرواته؛

- عدم الاستقرار السياسي وانتشار الحروب الأهلية؛

- تفتقر الكثير من الدول النامية من المناخ الديمقراطي السليم؛

- غياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع؛

- تتميز الدول النامية بالتغير السريع والفجائي في القوانين. [1]

[1] كبداني سيد أحمد ، **أثر النمو على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية(دراسة تحليلية وقياسية)** ،أطروحة دكتورة، كلية علوم الاقتصاد جامعة أبى بكر بن بلقايد، تلمسان،2013 ، ص33

الفرع الثاني : العقبات الإدارية:

-سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الإداري كسوء توزيع الاختصاصات وعدم تطبيق أساليب الإدارة الحديثة وكذا البطء الشديد في الإجراءات الإدارية والتهرب من تحمل المسؤولية؛

- تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها مثل عدم الحفاظ على مستويات الأسعار والإهمال في جباية الضرائب؛

- عدم تماشي برامج التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع، وعدم التخطيط الجيد لمشروعات التنمية مما يتامى مع الوضع المستهدف؛

- عدم متابعة إنتاجيات المشروعات الإنتاجية وتقويمها التقويم الصحيح مع التستر على الأخطاء الموجودة.

الفرع الثالث : العقبات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية:

أولا : العقبات الاقتصادية:

وهي العراقيل التي لها تأثير اقتصادي واضح ، حيث أنها تقف في وجه التنمية وتشمل وتحدد الحوافز المؤدية إلى ذلك ، خاصة بالنسبة للبلدان المتخلفة التي نرجو تحقيق أهداف وغايات سريعة واسعة ومنظمة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.[1]

[1] قشران فاطمة الزهراء وآخرون ، **أثر الجباية على التنمية الاقتصادية** ، دراسات عليا ، المدرسة الوطنية لضرائب ، منشورة سنة 2005 ، ص. 26

ثانيا : العقبات الاجتماعية:

- العقبة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني العالي وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية حيث تكون الأخيرة من الحجم السكاني؛

- تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص ومحدودية التعليم، وندرة المهارات الفنية والإدارية والجهل الاقتصادي والذي يتواجد نحو النشاط الخدمي والمضاربات؛[1]

- عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له.

ثالثا : العقبات الخارجية:

يتجلى هذا في العلاقات التجارية (التبادل التجاري) والاقتصادية وارتباط الاقتصاديات البلدان المتخلفة بالظروف الدولية_الدول المتفوقة والمتحكمة في السوق الدولية، حيث أن التعامل معها وفق الاشتراكات المتعددة الجنسيات على السوق الدولية، حيث أن التعامل معها يتم وفق اشتراكات مذهلة وصعبة لكون هذه البلدان المتخلفة، لا تصدر بصفة نشطة إلا المواد الأولية الخام كالبترول مثلا، وهذا يخضع إلى الأسعار التي تحددها منظمة الأوبيك تبعا لرغباتها، أي رغبات الدول المصنعة مما أدى إلى تدهور أسعار النفط.

[1] محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاقتصادية، مطبعة الرمل، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 108.

خلاصة الفصل :

التنمية الاقتصادية عملية تشمل جميع مستويات ومجالات الحياة، وكانت دائما محط اهتمام الكثير من الناس .وقد اقترح الباحثون عدة نماذج وآليات لتحقيق هذه الأهداف في إطار التيارات الاقتصادية المختلفة .والمشكلة الأساسية التي تعيق هذه العملية هي الافتقار إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رأس المال في بعض البلدان وتضطر بعض البلدان التي تعاني من عجز داخلي إلى طلب المساعدة المالية بسبب عدم كفاية الموارد المالية المحلية .وفيما يتعلق بالحاجة إلى التمويل من مصادر خارجية . ويجب على الدول أن تواجه التحديات والعقبات وتتغلب عليها للمضي قدما وتحقيق التنمية تحقيق النمو الاقتصادي المنشود من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة مع تجنب الإفراط في الاقتراض والتبعية في حد ذاته، وتحسين القدرة الصناعية وتطوير وسائل الإنتاج ، لذلك يلعب التخطيط الاقتصادي دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تمهيد:

يعد التطرق إلى القروض و التنمية الاقتصادية في الجانب النظري سيتم دراسة هذا الموضوع من خلال دراسة حالة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية مديرية مستغانم في شكل دراسة ميدانية .

تم تقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثاني : منح قرض من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثالث : دراسة حالة قرض من القروض

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الأول : نشأة ومفهوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أولا: نشأة البنك :

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) من البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، كما يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. تم تأسيس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، برأس مال قدره 33 مليار دينار، مقره الرئيسي الجزائر العاصمة، تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الجزائري (BNA)، ويهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي ، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف[1].

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة، ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 بقيمة 1.000.000 دينار جزائري للسهم الواحد ،ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990.04.14 والذي ألغي بموجبه نظام التخصيص و منح إستقلالية أكبر للبنوك

[1] المرسوم 106/82 المؤرخ في 1982/03/13، المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR "، الجريدة الرسمية 1982/03/16، العدد 11

التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، ومن ثم أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر في مهامه والمتمثلة في منح القروض ومن تم المساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة، وأصبح يحتضن في يومنا هذا 363 وكالة و42 مديرية جهوية، وأصبح رأسماله حوالي 33 مليار دينار موزعة على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1.000.000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة[1].

[1] تقرير نشاط بنك بدر ،2002، ص 02

ثانيا: مفهوم البنك :

مؤسسة عمومية ذات طابع مالي وتحاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوع تحت وصاية وزارة المالية، وطبقا لهذه القوانين يلتزم بتنفيذ جميع العمليات البنكية، ويمنح السلفيات والقروض بجميع أشكالها ومن مميزاته أنه بنك الودائع.

يسير البنك مدير عام متواجد بمقره بمدينة الجزائر العاصمة ويشرف عليه مجلس الإدارة يمثل فئة العمال الأجراء، الإدارات، المديريات، المستخدمين .

كما يتشكل البنك من 41 مديرية جهوية هي مجمعات جهوية للاستغلال و 322 وكالة وهي وحدات إنتاج محلية للاستغلال موزعة على التراب الوطني.

المطلب الثاني :مهام وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الفرع الأول : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

1. تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها .
2. إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة .
3. تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.
4. تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار و الإستثمار.

5تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذو ي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

6.الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وا ٍعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد ، مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.

ثانيا : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة
- تحسين العلاقات مع العملاء
- تحسين نوعية الخدمات .
- الحصول على أكبر حصة من السوق
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي ، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية و ترقية الاتصال داخل وخارج البنك.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم ، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم ، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـــ :

أ- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين

پ- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.

ج-التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة .

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة وتجنيد الوسائل المادية والبشرية في سبيل ذلك، وكذا التنسيق بينها وتنظيمها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد العلاقات الرسمية بين أطراف التنظيم، فشكل بتلك الفلاحة والتنمية الريفية يأخذ شكلين وهما : التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي.

أولا : التنظيم المركزي للبنك ويضم كل من :

أ-مجلس الإدارة : برئاسة المدير العام (PDG)

ب-مديريات عامة مساعدة: على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعضها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي البنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتتكون أهم المديريات العامة المساعدة العمل الرئيس المدير العام من :

- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي، المحاسبة والصندوق.
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية
- المديرية العامة المساعدة للموارد والالتزامات
- مديرية الاتصال والتسويق

إضافة إلى ما سبق، توجد المفتشية العامة، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة وا ٍعطاء النصائح والآراء فيما يخص نشاط و عمل البنك بصفة عامة، منها المفتشية العامة و الجهوية للتدقيق الداخلي.

ثانيا: التنظيم المركزي للبنك

بما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فإنه يعتمد على التنظيم اللامركزي، أين يخول للمجموعات الجهوية للاستغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية وكذا مهام المراقبة والتفتيش لعمل وأنشطة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها، ويضم التنظيم المركزي ما يلي: أ- المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E):

أو ما كان يسمى بالفروع قبل سنة 2004، وهي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها، غالبا ما تكون هذه

المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية. يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 مجموعة جهوية للاستغلال.

ب- الوكالة المحلية للاستغلال (A.L.E):

تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال، تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن. يمتلك بتك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا حولي 363 وكالة محلية للاستغلال موزعة عبر كامل التراب الوطني، من ضمنها الوكالة المركزية و مقرها بالجزائر العاصمة، بعدما كان البنك يمتلك حوالي 140 وكالة فقط عند بداية نشاطه سنة 1982، مما يشير إلى التوسع الكبير والدائم للبنك واتساع حجم أعماله وتعاملاته.

فيما يخص صلاحيات وكيفيات منح القروض بالبنك، فهو يعتمد على سياسة السقوف المحددة، إذ يخول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن إذا لما تتعدى قيم مبالغها السقوف المحددة من طرف الإدارة العامة ، وحسب نوع القرض المطلوب، فإذا ما تجاوزت قيمة القرض السقف المخول صلاحية الوكالة فإنه يتم تحويل ملف طلب القرض إلى المديرية الجهوية للاستغلال، والتي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها إذا تجاوزت قيمة القرض السقف المحدد لها، ليتم تحويل الملف إلى المديرية المختصة به بالجزائر العاصمة .

ويظهر الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

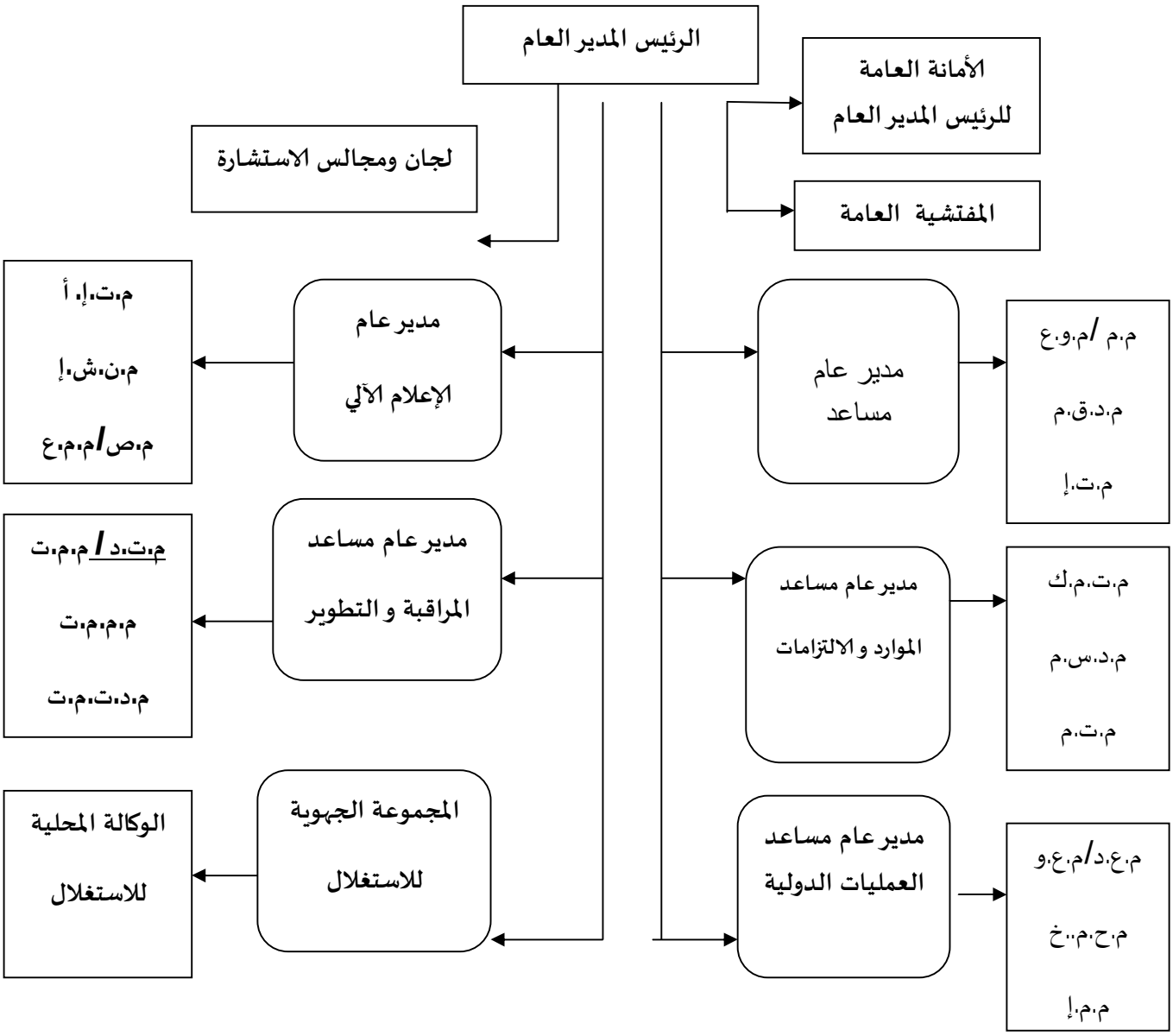

المصدر : الموقع الرسمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

جدول رقم (1) يمثل المديريات و الدوائر الموجودة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

الرمز	الاسم الحقيقي
م.م	مديرية المستخدمين
م.و.ع	مديرية الوسائل العامة
م.د.ق.م	مديرية الدراسات القضائية والمنازعات
م.ت.إ	مديرية التهيئة والإنجاز
م.ت.م.ب	مديرية تقويم الموارد البشرية
م.إ.ت	مديرية الاتصال والتسويق
م.ت.م.ك	مديرية تمويل المؤسسات الكبيرة
م.د.س.م	مديرية دراسات السوق والمنتجات
م.ت.م.ص.م	مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
م.ت.ن.ف	مديرية تمويل النشاطات الفلاحية
م.ع.د	مديرية العالقات الدولية
م.ع.و	مديرية العمليات الوثائقية
م.ح.م.خ	مديرية الحركات المالية مع الخارج
م.م.إ	مديرية المراقبة والإحصاء
د.ع.ز	دائرة العالقات مع الزبائن
د.س.إ	دائرة سويفت والإدارة
م.إ.ت.إ.آ	مديرية الاستغلال وتطوير الإعلام الآلي
م.ن.ش.إ	مديرية النقدية وشبكة الاتصال
م.ص	مديرية الصيانة
م.م.ع	مديرية المحاسبة العامة
م.خ	مديرية الخزينة
م.ت.د	مديرية التدقيق الداخلي
م.م.ت	مديرية المتابعة والتحصيل
م.م.م.ت	مديرية الميزانية ومراقبة التسيير
م.د.ت.م.ت	مديرية الدراسات التقنية المالية والتطوير

المبحث الثاني : منح قرض من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أثناء الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لمستغانم أخذنا ملف مستثمر طلب قرض استثماري، و حاولنا دراسة و إظهار الخطوات المختلفة التي اتبعها البنك بداية باستقباله لطلب القرض إلى غاية تحصيله.

المطلب الأول :طلب القرض

1-معلومات حول القرض:

بتاريخ محدد، تقدم مستثمر(أ)عمره ن سنة إلى المجمع الجهوي للاستغلال لمستغانم بملف طلب قرض بنكي في إطار التأمين على البطالة، و ذلك من أجل تمويل مشروع تربية الأبقار.

يندرج القرض ضمن القروض المتوسطة الأجل و مدته 5 سنوات، و من أجل تجسيد هذا المشروع،

تقدم السيد(أ)بملف طلب قرض يحتوي على الوثائق المطلوبة التالي[1] :

- طلب خطي من طرف الزبون .
- شهادة عدم الائتمان .
- شهادة الميلاد رقم 12
- شهادة الإقامة .

[1] .وثائق مقدمة من طرف البنك.

- إثبات التأهيل
- نسخة من البطاقة الوطنية مصادق عليها
- سجل تجاري .
- بطاقة الضريبية .
- عقد الإيجار أو صك الملكية.

المطلب الثاني : الحصول على معلومات عن مقدم الطلب

عادة ما تقتضي سياسة الإقراض قيام المقترض المحتمل بتقديم طلب للإقراض يتضمن قيمة القرض والسبب الذي يقوده إلى الاقتراض والقروض التي سبق له الحصول عليها وأسماء البنوك التي سبق له الاقتراض منها.

بالإضافة إلى ضرورة حصول البنك على معلومات عن ثلاث سمات أساسية عن العميل و هي: قدرته على السداد ، شخصية وحجم رأسماله

- قدرة العميل:

يقصد بقدرة العمل مدى إمكانية قيامه بسداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة، ومن بين المؤشرات المفيدة في هذا الصدد تلك التي تتعلق بتاريخ العميل في النشاط الذي يمارسه وكفاءة المديرين وسمعتهم وأساليب وطرق ممارسة أوجه النشاط المختلفة ومدى انتظام العميل في سداد القروض التي سبق أن حصل عليها، وقد توجد في سجلات البنك معلومات مفيدة في هذا الشأن كما يمكن الحصول على تلك المعلومات من

بنوك أخرى، وا ٍلى جانب هذه المؤشرات التي تعتمد على الحكم الشخصي هناك مؤشرات أخرى موضوعية كربحية النشاط لعدد من السنوات ومتوسط ر صيد النقدية وحجم الأصول التي يمكن للمنشأة تحويلها إلى نقدية بسهولة ودون خسائر كبيرة وتعتبر القوائم المالية الممثلة في قائمة الدخل والميزانية العمومية مصدرا أساسيا لتلك المعلومات.

- شخصية العميل:

يقصد بشخصية العميل في هذا الصدد السمات التي تكشف عن رغبته في سداد ما عليه من مستحقات في المواعيد المحددة.

ويعتبر العنصر الأول والأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية وللشخصية التي تتمتع بها من قدم هذا القرض أو الائتمان، عدة تحديدات رغم أنها تدور حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيمة التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام المصرف فالأمانة والثقة والمثل والمصداقية وبعض الخصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية وبالتالي حجم التزامه بسداد ديونه لذلك تسمى المخاطر الخاصة بهذا العنصر لدى البعض بالمخاطر المعنوية أو الأدبية.

وعادة لا تتم التفرقة بين شخصية المقترض فيما إذا كان شخصا حقيقيا أو معنويا وخاصة بالنسبة للمنشآت الصغيرة حيث تعتمد مواصفات إدارتها، أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فإن مواصفاتها تتعدى إدارتها إلى العمليات التي تقوم بها والسياسات التي تعتمدها وسجلات التي تحتفظ بها لأدائها.

وعادة ما يتم تحديد الشخصية من خلال تجارب المقترض مع المصرف وثقة المصرف بذلك وما يمكن تأكيده في تجسيد أهمية هذا العنصر في المخاطر التي تتعرض لها المصارف من أن المصارف أخذت تركز على حالة الإفلاس التي يعلنها بعض المقترضين والتي ازدادت في السنوات الأخيرة في العالم حتى أخذ بعضهم يخطط لها للتخلص من ديونه فهناك فرق في المخاطرة بين مقترض يحاول تجميع أمواله وتسديد بعض التزاماته رغم إعلان إفلاسه وبين من يعلن إفلاسه للتخلص من الديون المستحقة عليه.

- رأس المال:

من العناصر الأساسية لتحديد درجة مخاطرة المصارف التجارية عند تقديمها للقروض هم ما يمتلكه المقترض من ثروة أو ما يملكه من أسهم وأملاك وقروض طويلة الأجل قد يمنحها للغير، ويقصد برأس المال جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها المقترض مطروحا منه المطلوبات التي بذمته، ولهذا يسمى هذا الجزء من المخاطر بمخاطر الملكية.

وعادة ما تتأثر قدرة المقترض في سداد قرضه على قيمة رأس المال الذي يملكه، وكلما زاد رأس المال كلما انخفضت مخاطرة المصرف والعكس صحيح إذ أن رأس المال يمثل قوة المقترض المالية وأيضا هو الضمان الإضافي في حالة المقترض في التسديد.

- **الضمان**:

ويقصد بالضمان مقدار ما يملكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق القرض المصرفي، أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليه المصرف التجاري في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقرض، إذ لا يشترط امتلاك المقترض لذلك الضمان بل يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر واثق على أن يكون ضمان للقرض ولذلك تنوعت

الضمانات حتى قسمت القروض بحسب ضماناتها فهناك القروض لضمان بضائع أو لضمان أوراق مالية.

وهناك قروض لضمان أقطان أو محاصيل زراعية أو لضمان رهن عقاري أو بضمان شخص أو بدون ضمان.

- **الظروف الاقتصادية:**

على الرغم من أن الكثير من المهتمين يشير إلى أن الظروف يقصد بها الظروف الاقتصادية إلا أن الكثير منهم يناقش هذا العنصر فيتوسع فيه ليشمل الظروف البيئية المحيطة بالمقترض وا ٍلا لهذا يشير البعض صراحة إلى أن الظروف تعني البيئة التي يعمل بها الفرد أو المؤسسة والتغيرات في حالة المنافسة وتكنولوجيا الطلب على السلعة وظروف التوزيع.

خصوصا فإن الظروف الاقتصادية تؤثر على مدى قدرة طالب القرض على السداد لالتزاماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة، فقد تتوافر الصفقات الأربعة السابقة في طالب القروض، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطق التوسع في منح الائتمان، لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل.

المطلب الثالث : متابعة القرض

إن الوسيلة الفعالة التي يملكها المصرفي للحد من الأخطار هي متابعة القروض الممنوحة للمؤسسات و التي تقوم على مجموعة من العوامل و المعطيات الخاصة لكل زبون منها 5

- المعرفة الشخصية للزبون .
- دراسة الوضعية المالية للزبون عن طريق الميزانية المقدمة ، حسابات العامة ، و كذا حسابات الأرباح و الخسارة للسنوات السابقة
- دراسة الوضعية المالية للزبون عن طريق الميزانيات المقدمة ، حسابات الاستغلال العامة و كذا حسابات الأرباح و الخسارة للسنوات السابقة .

إن دراسة تطور القروض العامة للخزينة مثلا يبدأ و الأمر سهل للمصرفي و ذلك من خلال المتابعة اليومية لوضعية حسابات المدين فإن تجاوز بسيط في هذا القرض يبين لنا بأن المقترض يواجه صعوبات مالية أو أنه لا يتحكم جيدا في تقديرات الخزينة .

إن الأمر يبدو إشكالا بالنسبة للقروض الخاصة بالخزينة كالخصم التجاري فإذا كان تاريخ الاستحقاق بعيدا نوعا ما فهذا معناه أن يحمل العديد من عوارض عدم التسديد .

مما يتطلب من المصرفي القيام بدراسة تحليلية لمختلف الوثائق المقدمة و متابعتها خاصة من خلال :

- فتح ملف عام يحتوي على اسم الزبون الذي دخل في علاقات مع البنك .
- وضع حد أقصى للخصم .
- تشكيل أوراق خاصة ب (الخطر المباشر) أو الحالة العامة للأخطار الشيء الذي يسمح بتسجيل نتائج الخصم و وضع الحصيلة .
- إجمالية الأخطار المتعلقة بزبون معين أو استخراج الالتزامات المتعلقة بفترة معينة .

لقد وضعت البنوك و بمساعدة الإعلام الآلي مجموعة من الميكانزمات التي تسمح لها بمتابعة القروض و مراقبة مدى تجاوز الحد الأقصى المسموح به الذي يحدد عموما كل سنة و بالنسبة لكل نوع من القروض كما وضعت أوراق عمل تخص الحسابات تخبرنا بالتجاوزات الحاصلة و تسمح بمراقبة الزبون .

-إن هذه التقنيات ضرورية و فعالة في متابعة القروض و مراقبتها خاصة المتعلقة بالخصم.

المبحث الثالث : دراسة حالة قرض من القروض

المطلب الأول : قرض التحدي

يعتبر القرض في إطار التحدي من القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع طويلة ومتوسطة المدى.

أولا : تعريف قرض التحدي:

هو قرض موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا، يمنح من أجل خلق مستثمرات فلاحية وحيوانية والمزارع القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة أو الأملاك الخاصة بالدولة، وقد يكون طويل أو متوسط المدى.

ثانيا: الفئات المستهدفة من القرض:

-الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين ؛ مرفوقين بسجل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

-ملاك الأراضي الخاصة غير المستغلة وأصحاب المستثمرات الفلاحية أو الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة بالدولة.

المزارعين ومربي الحيوانات سواء كانوا فردي ين أو منظمين في تعاونيات أو مجموعات مكونة قانونيا.

-المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي؛ أو التحويل أو توزيع المنتجات الفلاحية.

-المزارع التجريبية والنموذجية.

ثالثا : المشاريع المؤهلة للإستفادة من قرض التحدي:

فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي:

-الصرف والتطهير.

أشغال التوجيه وا إزالة الحجارة .

-وضع مصدات الرياح.

-التعديل.

-أشغال التسوية وتهيئة الأرضية.

فتح الأراضي الفلاحية.-

-جلب الطاقة الكهربائية.

عمليات تطوير السقي الفلاحي:

-تجنيد معدات الري والتهيئة وا إنجاز الآبار الجديدة.

-استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل الماء، الحفر والآبار.

-إنجاز أحواض لتخزين المياه.

- تجهيز مضخات المياه.

إنشاء شبكات توزيع المياه.

إنشاء وا إعادة تهيئة قنوات الصرف.

-تصليح المضخات الموجهة للإستعمال الفلاحي.

وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات:

-الحصول على المواد الأولية " بذور، نباتات، أسمدة ومنتوجات فيزيو تقنية".

-الإنتاج الحيواني: منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية.

-قلع النباتات التي عمرت عم طويلا .

-عمليات تطعيم النباتات .

-اقتناء العتاد الفلاحي .

-اقتناء وسائل النقل الخاصة .

-اقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي.

إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقييم:

-إنجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع .

-إنجاز منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية .

-بناء أوتهيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية.

رابعا:محتوى ملف القرض:

- طلب خطي من طرف الزبون.
- فاتورة.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية•.
- شهادة الإقامة.
- شهادة الميلاد .
- شهادة من صندوق التأمين على حوادث العمل .
- شهادة أداء المستحقات .
- مستخرج ضريبي .
- نسخة من السجل التجاري .
- شهادة تخصص الزبون .
- شهادة الخبرة الميدانية .
- عقد التأمين متعدد الأخطار المهنية .
- إثبات فتح الحساب الجاري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
- 5 ميزانيات محاسبية متوقعة وجدول حسابات النتائج.

عند قبول الملف يسلم البنك وصل إيداع لطالب القرض .

خامسا : مميزات قرض التحدي :

1-قيمة قرض التحدي:

- القرض متوسط المدى: من 1000000 دج إلى 100000000 دج.
- القرض طويل المدى: من 1000000دج إلى 100000000 دج .

2-مدة التأجيل :

- القرض متوسط المدى: من سنة إلى سنتين .
- القرض طويل المدى: من سنة إلى خمس سنوات.

3- مدة القرض

- القرض متوسط المدى: من 3 سنوات إلى 7 سنوات مع التأجيل من سنة إلى سنتين .
- القرض طويل المدى: من 8 سنوات إلى 15 سنة مع التأجيل من سنة إلى خمس سنوات.

4-آجال الإستعمال :

- القرض متوسط المدى: من 6 إلى 12 شهرا كأقصى حد ابتداءا من استلام القرض
- القرض طويل المدى: من 6 إلى 24 شهرا كأقصى حد ابتداءا من استلام القرض

5-المساهمة الشخصية :

- على الأقل 10 % من قيمة المشروع لمساحة أقل أو تساوي 10 هكتار
- على الأقل 20 % من قيمة المشروع بالنسبة للمستثمرات التي تفوق 10 هكتارات

6-نسبة الامتيازات نسبة الفوائد:

- **القرض متوسط المدى:**

- 25.5 % امتيازات على عاتق الزبون

- 0 % للسنوات الخمسة الأولى

- 1ل % لسنة السادسة والسابعة

- **القرض طويل الأجل:**

- 25.5 % امتيازات على عاتق الزبون

- 0 % للسنوات الخمس الأولى

- 1 % للسنة السادسة والسابعة

- 3 % للسنة الثامنة والتاسعة ابتداء من السنة العاشرة امتيازات غير موجودة .

7- الضمانات والاحتياطات :

رهن قانوني للأملاك الحقيقية والعقارية الناتجة عن التنازل والالتزام بالر هانات على البناء المنجز على التراب الممنوح ؛ رهن قانوني للمستثمرة المتعلقة ب الملكية الخاصة . عربون متضامن للشركاء المتعاونين أو أعضاء المجموعة المكونة قانونيا بالنسبة للأشخاص المعنويين .

8- استهلاك الدين :

متناقص . الفصل .

المطلب الثاني:دراسة طلب قرض التحدي:

السيد س" " تقدم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل طلب قرض بهدف إنشاء مستثمرة فلاحية.

أولا:معلومات عامة عن طالب القرض :

الطبيعة القانونية :شخص طبيعي .

طبيعة الاستثمار:جديد.

ثانيا:تقديم المشروع:

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية :

يتعلق الموضوع بالسيد س" " البالغ من العمر40سنة والذي تحصل على قرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل انشاء مستثمرة فلاحية في اطار قرض تحدي.

- موقع المشروع هو مقر النشاط .
- تكلفة المشروع قدرت 50,19488982دج.

ثالثا:نوعية القروض المقدمة :

قرض طويل المدى و متوسط المدى في إطار التحدي موجه لدعم المستثمرات الفلاحية.

المشروع:بناء المنشاة الإسطبل، غرفة التبريد، وحدة تغذية الأنعام.

قرض طويل الأجل من اجل إنشاء الإسطبل لتربية الدواجن .

قرض متوسط الأجل لشراء بطارية دجاج .

قرض الرفيق قصير الأجل لاقتناء المادة الأولية التي تساهم في دورة الإنتاج .

رابعا: مدة القروض :

متوسط الأجل:7سنوات

طويل الأجل: 15 سنة

قصير المدى: 12 شهر .

خامسا: فترة التسديد :

طويل المدى 3 :سنوات

متوسط المدى: سنتين

قصير المدى: سنة واحدة.

سادسا : نسبة الفوائد نسبة الامتيازات:

- طويل المدى
- 0% للسنوات الخمس الأولى
- 1 %للسنة السادسة والسابعة
- 3 %للسنة الثامنة والتاسعة السنوات المتبقية بدون امتياز

- متوسط المدى نسبة الفوائد لهذا القرض
- 0% خلال 5 السنوات الاولى .
- 1 %خلال السنة السادسة .
- 1 %خلال السنة السابعة .

- قصير المدى 0 : % .

سابعا: الضمانات المقدمة :

يوافق البنك على منح القروض لكن بشرط تقديم ضمانات وهي عديدة .

والضمانات المقدمة في هذا المشروع :

ضمانات رهنية : يقوم الزبون برهن قطعة أرض بعد تقييمها عند خبير .

الموافقة القبلية للتسجيل في صندوق ضمان القروض الفلاحية وهو صندوق يقوم بإرجاع للبنك نسبة 70 %من القرض المقدم في حالة عدم تسديد الدين .

المطلب الثالث : الدراسة المالية للمشروع

بعد الدراسة الكاملة لهذا الملف تأتي الدراسة المالية .

جدول رقم 02 يمثل التقدير المالي للمستثمرة الفلاحية :

أ- الاستثمارات :

التعيين	الكمية	الوحدة	التكلفة الاستثمارية
بناء حضيرة ل 10800 دجاجة	756	m²	5653732,50 دج
اقتناء بطارية ل 10800 دجاجة	1	U	4319991 دج
شراء الدجاج	10800	PP	6697060 دج
اقتناء الأعلاف	777	Qx	2818179 دج
المجموع			50,19488982دج

من وثائق رسمية

بالنسبة لبناء الحضيرة فهو استثمار طويل المدى، واقتناء البطارية هو استثمار متوسط المدى، أما بالنسبة لشراء الدجاج واقتناء الأعلاف فهو استثمار قصير المدى، حيث قدرت التكلفة الإستثمارية لنشاطات المشروع بـ 19488982,50 دج .

ب- التركيب المالي :

جدول رقم 03 : يمثل دعم المقدم من طرف الوكالة في إطار قرض التحدي

	التكلفة الاستثمارية	المساهمة الشخصية	قرض التحدي
بناء حضيرة ل 10800 دجاجة (طويل المدى)	5653732,50 دج	565373,25 دج	5088359,2 دج
اقتناء بطارية ل 10800 دجاجة (متوسط المدى)	4319991 دج	431999,10دج	3887991,9 دج
المجموع	9973723,50 دج	997372,35 دج	8976351,1 دج
المعدل		% 10	%90

المساهمة الشخصية هي المبلغ الذي يساهم به طالب القرض،وتمثل10 % من التكلفة الاستثمارية يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شكل قرض التحدي من التكلفة %90و القرض المقدم في إطار التحدي يخص المشاريع طويلة المدى (بناء الحضيرة) ومتوسطة المدى (اقتناء البطارية) حيث بلغت قيمة القرض على التوالي 2,5088359 دج و9,3887991 دج .

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى التعرف على المؤسسة محل الدراسة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية مديرية مستغانم،توصلنا غلى وجود علاقة ترابط وتكامل بين القروض و التنمية حيث أنهما مكملان لبعضهما ، وهذا راجع إلى طبيعة تناسق فيما بينهما، وهذا من خلال تبادل المعلومات حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه و المتمثلة بدرجة أولى في استمرارية تحقيق الأرباح و الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح .

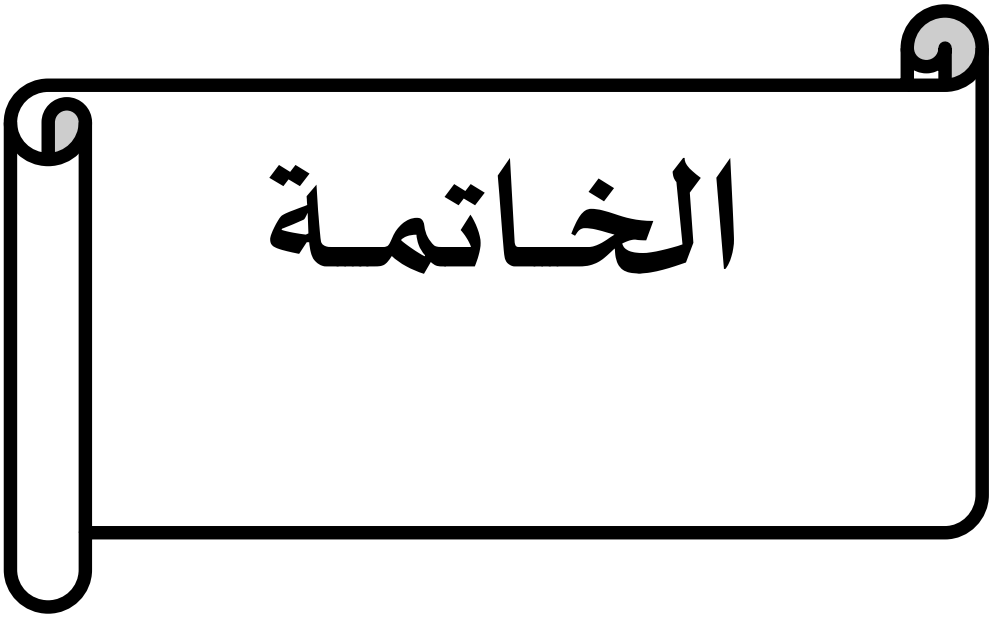
الخـاتمـة

القروض تعد أداة مالية أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي وتطوير المجتمع من خلال دعم الاستثمارات وتوفير الموارد المالية اللازمة لتحسين البنية التحتية وتحفيز النشاط الاقتصادي.

ويحصل البنك من خلال تقديمه للقروض باختلاف أنواعها على عوائد مالية ومعنوية هامة تسمح له بالتطور والنمو.

إلا أن عمليات الاقراض هذه ترتبط بمخاطر كثيرة قد تؤول بالبنوك الى وقوع مشاكل وأزمات يصعب تخطيها كالإفلاس وذلك نتيجة عدم وفاء عملائها بالتزاماتهم تجاهها.

لهذا يقوم هذا الأخير بوضع سياسة محكمة لدراسة ملف القرض واتخاذ كل الاحتياطات والتدابير الوقائية لتفادي الأخطار المحتملة قبل منحه القرض.

ومن خلال الدراسة التي قمت بها استطعت أن أقف على أهم النقاط الأساسية التي يتم التركيز عليها عند طلب القرض، ومجمل إجراءات وخطوات منحه، وبالتحديد كيفية تعامل بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة مستغانم - مع نوع جد حساس من القروض، وهي قروض الاستغلال لما لها من أهمية كبيرة في تمويل المشاريع، والإقبال الكبير من المستثمرين على هذا النوع من القروض.

ونتيجة للتربص الذي قمت به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ودراستي لقرض التحدي فقد خرجت بنتائج تؤكد صحة الفرضيات، حيث أنه يقوم بدراسة دقيقة لملف طلب القرض ويقوم بجمع كل المعلومات المتعلقة بالجهة الطالبة للقرض وتحليل وضعيتها قبل الموافقة على منحه،

كما أنه يتبع خطوات متناسقة ومترابطة فيما بينها، ما يضمن حسن تسيير عملية الإقراض،

تبدأ قبل منح القرض وتستمر إلى غاية تسديد آخر قسط من أقساط القرض.

وذلك من أجل تفادي الأخطار الناجمة عنه، فهناك مجموعة من الأخطار التي تهدد البنك وعلى رأسها عدم قدرة العميل على تسديد المستحقات في آجالها، وبالتالي فعليه اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لتفاديها.

وعليه أقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ضرورة اصلاح الجهاز المصرفي واستعمال تقنيات تقدير الخطر تكون متطورة وناجحة.

-يجب على البنك طلب وثائق وضمانات كافية لتغطية خطر القرض.

- تعزيز الرقابة والمتابعة الجيدة والكاملة للمشروع المقدم.

- تطوير التكنولوجيا المستخدمة لديه.

-تدريب وتكوين العمال حتى يكتسبوا الخبرة اللازمة والمهارة العالية للتنبؤ بمستقبل الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم العيسوي التنمية في عالم متغير، دار الشروق، مصر، الطبعة الثالثة، السنة 2003
2. إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى لبنان، 2006
3. احمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان . الأردن
4. أحمد محمد إسماعيل برج التنمية الإقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الإسلامي دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2013 ، 2014، ص 27
5. إسماعيل سراج الدين وآخرون، أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2009
6. بكر كامل، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986
7. بن حمو فايزة و دريس رشيد، معوقات ثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي، مداخلة في ملتقى، جامعة الجزائر 3
8. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، الأردن، مؤسسة الوراق، ط1، 2000
9. ديجة بوخنة، زينب موسلي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي للعلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2020

10. شاكر قزويني،" محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 00 20، ص28

11. صبحي تادرس قريصة،" اقتصاديات النقود والبنوك"،دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1986

12. صدام يوسف جميل دغش، اثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن، مذكرة ماجستير، قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن-2018

13. صلاح الدين فائق، التنمية الاقتصادية، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1972

14. صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2008

15. طارق على جماز، التنمية الإقتصادية والبشرية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010 .

16. طاهر حيدر حيدران ،"مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، ط2 ، 1997 .

17. الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك , ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة ، 1998-2000

18. طاهر لطرش،"تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2001

19.عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة و العلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 147، 148

20. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1993

21. عبد القادر محمد عطية حديثة في التنمية الدار الجامعية الإسكندرية، 2002-2003

22. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية الاسكندرية

23. عبد المعطي رضا ، محفوظ احمد جودة ، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان

24. عبد النعيم مبارك، اسماعيل احمد الشناوي، "اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية"، الدار الجامعية الاسكندرية، 2001

25. عبد النعيم مبارك،اسماعيل احمد الشناوي،" اقتصاديات النقود والبنوك و الاسواق المالية"، الدار الجامعية الاسكندرية،2001

26. فريد الصلح، موريس نصر، المصرف والأعمال المصرفية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2000

27. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك ، الأردن، دار وائل النشر ، 2000

28. فؤاد مرسي، المفهوم المادي التنمية الاقتصادية ، بغداد، العراق، 1977القاضي أنطوان ناشف و خليل هندي ، موسوعة العمليات المصرفية و السوق المالية ، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ،ج02 ،2000

29. قشران فاطمة الزهراء وآخرون ، أثر الجباية على التنمية الاقتصادية ، دراسات عليا ، المدرسة الوطنية لضرائب ، منشورة سنة 2005

30. كبداني سيد أحمد ، أثر النمو على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية) ،أطروحة دكتورة، كلية علوم الاقتصاد جامعة أبى بكر بن بلقايد، تلمسان،2013

31. مبروك حسين، المدونة النقدية والمالية، دار هومة، الجزائر، ط2، 2004

32. محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاقتصادية، مطبعة الرمل، الإسكندرية، مصر، 1997

33. محمد صالح الحناوي ، عبد الفتاح عبد السلام،" المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية"، الدار الجامعية، 1998

34. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية ، مطبعة العشري، ط2 ،2014

35. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007

36. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية ، الإسكندرية -مصر، 2000

37. محمود الوادي، إبراهيم خريس، و آخرون، الأساس في علم الاقتصاد الطبعة العربية ،دار اليازوزي للنشر عمان –الأردن

38. مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر ، ط1 ، الأردن، 2007

39. مدحت فريشي، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007

40. مصطفى رشدي شيعة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية، بيروت، 1985

41. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، كلية التجارة، جامعة طانطا، 1996

42. مهند حنا نقولا عيسى،" ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية"،دار الراية للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن

43.ناصر مراد التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بحوث اقتصادية عربية، عدد 46، السنة 16 ربيع 2009

44. يحيوش حسين ،مداخلة بعنوان : تسيير مخاطر القروض المصرفية حالة القرض الشعبي الجزائري ، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر في ظل اقتصاد السوق ، جامعة منتوري قسنطينة ، أيام 17_19 افريل 2007 .

45. A. BOUDINOT, et J. C. FRABOT, Technique et pratique bancaires, 4ème édition, Paris, 1978,

ملخص:

تلعب القروض دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية، تعزيز القدرة الإنتاجية، وتشجيع ريادة الأعمال. كما تساهم في تطوير البنية التحتية وتحقيق الاستقرار المالي،بحيث تعد القروض بكل أنواعها من أهم العمليات التي تتم على مستوى البنك، إذ يقوم هذا الأخير بإقراض العملاء مبالغ مالية محددة خلال فترة زمنية معينة مقابل معدل فائدة متفق عليه في عقد القرض، ويتم ذلك بعد تقديم العميل ملف الطلب كاملا لإدارة البنك أين تقوم بدراسته وتحليله واتخاذ كل الاحتياطات اللازمة كأخذ الضمانات قبل اتخاذ القرار بمنح القرض، وذلك تحسبا للأخطار التي قد تنجم عنه في حال عجز العميل عن تسديد المبلغ المقترض.

الكلمات المفتاحية :القروض-التنمية الاقتصادية -البنك

Résumé :

Les prêts jouent un rôle important dans le développement économique en finançant des projets d'investissement, en renforçant la capacité de production et en encourageant l'esprit d'entreprise. Il contribue également au développement des infrastructures et à la stabilité financière, de sorte que les prêts de toutes sortes constituent l'une des opérations les plus importantes au niveau des banques. Celui-ci prête aux clients des montants d'argent spécifiques dans un certain délai contre un taux d'intérêt convenu dans le contrat de prêt Où l'étudier et l'analyser et prendre toutes les précautions nécessaires telles que prendre des garanties avant de décider d'accorder le prêt, Ceci est en prévision des risques qui peuvent entraîner l'incapacité du client à payer le montant emprunté

.

Mots : clés : Loans-Economic Development-Bank